



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهوريّة العربيّة المتقدمة

أَنْتَ مَنْ يُحْكِمُ الْمُرْكَبَاتِ

(العدد ٢٤٣) الصادر في يوم الخميس ٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٣ - ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٤ (السنة السادسة)

وحل القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر والقوانين المعدلة له ؟

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن توزيع الأراضي الزراعية المصادرية على صغار الفلاحين والقوانين المعدلة له)

وطل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس إدارة المؤسسات العامة سلطة الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء بالنسبة للشركات التابعة لها ،

وعل القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الأعيان التي تديرها وزارة الأوقاف إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمحالس المحلية ،

وحل القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة التي تختلف عن المتفقى من غير وارث ؟

وحل القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ بتوسيع أراضي على صغار الزراع.

وحل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بمحظوظ تملك الأجانب للأراضي الزراعية
وما في حكمها .

وعلی فرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم
وزارة الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي ،

وعلی فرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم
المبادرة العامة للإصلاح الزراعي ؟

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٨٩ لسنة ١٩٦٣

يتأسس شركة مساهمة مختصة بمحاسبة الجمهورية العربية المتحدة
تدعى "الشركة المصرية العامة لسازين الإصلاح الزراعي"

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؟

وحل الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ببيان
تنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلی قانون التجارة ؟

وحل المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٢ بالإصلاح الزراعي
والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن إصدار فرض لأداء ثمن الأراضي المستولى عليها ومتداهه والقوانين المعدلة له ؟

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات
المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة
والقوانين المعندة له ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة

قرار متفرق

رقم ٤ بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٦٣

إنشاء شركة مساهمة مختصة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى
"الشركة المصرية العامة لبساتين الإصلاح الزراعي"

مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح
الزراعي والقوانين المعدلة له ،

وعل المرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن إصدار قرض لإداء
من الأراضي المستولى عليها ومتداهه والقوانين المعدلة له ،

وعل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات
المشاركة وشركات التوصية بالأسمى والشركات ذات المسؤولية المحدودة
والقوانين المعدلة له ،

وعل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة
والقوانين المعدلة له ،

وعل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجلس إدارة المؤسسات
العامة لسلطة الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء بالنسبة للشركات التابعة لها ،

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية
للهيئة العامة للإصلاح الزراعي ،

قرار :

مادة ١ - تنشأ شركة مساهمة مختصة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة
بتخليص من حكومة الجمهورية العربية المتحدة وفقاً لأحكام القانون وأحكام
هذا القرار والنظام المتعلق به .

مادة ٢ - اسم هذه الشركة هو "الشركة المصرية العامة لبساتين
الإصلاح الزراعي" .

وعل قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الصادر
في ٦ من أبريل سنة ١٩٦٣ بتأسيس شركة مساهمة تدعى "الشركة المصرية
العامة لبساتين الإصلاح الزراعي" ،

وعل موافقة مجلس الرياستة ،

قرار :

مادة ١ - يختص للهيئة العامة للإصلاح الزراعي في تأسيس شركة
مساهمة مختصة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى "الشركة المصرية
العامة لبساتين الإصلاح الزراعي" وفقاً للنظام المرافق .

مادة ٢ - تؤول إلى "الشركة المصرية العامة لبساتين الإصلاح
الزراعي" ملكية أراضي الحدائق المستولى عليها تنفيذاً لقانون الإصلاح
الزراعي وأراضي الحدائق التي تسلم بناءً على قانون إلى الهيئة العامة للإصلاح
الزراعي توزيعها ، ومتى تولى الدولة إسناده إلى الهيئة لإدارته والتصرف
فيه من أراضي الحدائق الداخلة في ملكيتها الخاصة أو غيرها وكذا ما تنتهي
الهيئة من الحدائق في الأراضي المشار إليها .

وتؤدي الشركة إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ثمن هذه الأراضي
والمنشآت الثابتة وغير الثابتة والأثمار المقامة عليها أو الملحقة بها مقدمة
وفقاً لحكم المادة (٥) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار
إليه وذلك على أقساط سنوية متساوية في مدى أربعين عاماً من تاريخ
تسليمها إليها بفائدة سنوية يكون سعرها $1\frac{1}{2}$ ٪ خلال العشر سنوات
الأولى ثم تزداد إلى ٣٪ في الثلاثين سنة الباقيه ، وذلك عدا ما ينص عن
إسناده إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على غير ذلك .

مادة ٣ - لا يترتب على إعطاء هذا الترخيص منع أي احتكار أو امتياز
من الحكومة أو أدنى مسئولية تعود عليها في أية حال من الأحوال .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر براسة الجمهورية في ٢٢ دبئ الأول سنة ١٣٨٣ (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر